وجه ببلورة التصورات لرفعها الى رئيس الجمهورية:

مجلس الشورى يختتم مناقشة تقرير التنمية الانسانية والاصلاحات في المنطقة

■ صنعاء /سبأ /

اختتم مجلس الشورى أمس جلسات اجتماعه الاستثنائي برئاسة الأخ عبدالعزيز عبدالغني رئيس المجلس والذي كرس على مدى ثلاثة أيام لاستعراض ومناقشة تقرير التنمية الانسانية العربي لعام ٢٠٠٣م ورؤى الاصلاحات في المنطقة٠

حيث قام في بداية الجلسة الدكتور محمد صالح قرعة عضو مجلس الشورى مقرر اللجنة الاقتصادية بقراءة نقدية حول التقرير تناول فيها برنامج الاصلاح الاقتصادي المالي والاداري والنتائج التي اثمرها البرنامج على كل قطاعات النشاط الاقتصادي منذ بدء تنفيذه في شهر مارس ١٩٩٥م٠ واشار إلى ان هناك بعض جوانب القصور التي تتطلب العمل الجاد على تصويبها٠ كما اشار إلى ان تقرير التنمية قد عرض جوانب القصور والنواقص في الاصلاحات الا ان بلادنا قد خطت خطوات متقدمة في هذا المجال٠

من جانبه قدم الأخ احمد محمد المتوكل عضو مجلس الشورى ملاحظات وتساؤلات حول بعض القضايا التي وردت في تقرير التنمية للعام ٢٠٠٣م نحو اقامة مجتمع المعرفة أشار فيها إلى ان البيانات والمعلومات التي وردت في التقرير قد اظهرت جوانب التأخر في المجتمع في مجالات عديدة على صعيد المعرفة٠٠ مؤكدا على أهمية التعامل مع هذه التقارير بجدية والأخذ بما يتناسب مع واقعنا ويخدم مصالحنا٠٠ ونوه إلى ضرورة تكاتف الجهد الرسمي والشعبي من خلال منظمات المجتمع المدني للأخذ باحدث الأساليب العملية في تطوير التعليم والتأكيد على تنفيذ الزامية التعليم في مراحله الأساسية٠

مشيرا إلى التطور النوعي الذي شهده القطاع الصحي في بلادنا من خلال انتشار المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية في مختلف مناطق الجمهورية واتساع نشاط الاستثمار في هذا القطاع مع ضرورة الرقابة المستمرة على ادائها لضمان معالجة أي قصور.

مؤكدا ان بلادنا تتعامل بمنهجية على الصعيدين السياسي والعمل التنموي وهو ما يجعل مثل هذا التقرير وغيره من الدراسات والتقارير الصادرة عن المؤسسات والهيئات المختصة يعين على تصويب العمل والاستعانة بها في تعزيز العمل التنموي ٠٠ مشيرا إلى ان ماجاء في تقرير التنمية لا يتعارض مع توجهات بلادنا ومع المساعي التي تبذلها القيادة السياسية للاستفادة من وسائل المعرفة وتوظيفها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في بلادنا.

فيما أشارت الأخت مني باشراحيل عضوة مجلس الشورى إلى اهتمام القيادة السياسية في بلادنا بحقوق الانسان وذلك من خلال انشاء العديد من المؤسسات المعنية بهذه الحقوق والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الانسان واستقلاليتها في أداء انشطتها وعملها ٠

ونوهت بالنجاحات التي حققتها اليمن في هذا المجال منذ اعادة تحقيق الوحدة المباركة في ٢٢ من مايو عام ١٩٩٠م من خلال ارساء دعائم النظام السياسي القائم على الديمقراطية ومبدأ التعددية السياسية والحزبية وتوفير المناخ الملائم للمشاركة الفاعلة للمجتمع اليمني٠

كما تحدث الأخ عبدالسلام العنسي نائب رئيس لجنة الاصلاح الاداري وتنمية الموارد البشرية والتأمينات حول ماتضمنه تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٣م ورؤى الاصلاحات في المنطقة ٠ حيث ركز في حديثه على الجانب السياسي المرتبط بموضوع التنمية وقضية المعرفة واقامة مجتمعاتها٠ مشيرا إلى ان اليمن قد حققت العديد من الاصلاحات السياسية حيث تم تشكيل العشرات من النقابات ومنظمات المجتمع المدني والتنظيمات الحزبية٠ مؤكدا على ان الاستقرار السياسي الذي تنعم به اليمن ما هو الا نتيجة حتمية للنهج الديمقراطي الذي أخذ يترسخ يوما بعد يوم من خلال اجراء الحوارات الشفافة مع مختلف شرائح المجتمع.

بعد ذلك قدم عدد من الأخوة أعضاء مجلس الشورى وممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والاكاديميين من اساتذة الجامعات ومراكز البحوث العلمية مداخلات حول ما تضمنه تقرير التنمية الانسانية العربية مشيرين إلى ان بلادنا قد خطت خطوات متقدمة في مجال الاصلاحات التي شملت مختلف المناحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية إلى جانب الاهتمام بالجانب المعرفي والمعلوماتي مثمنين عاليا الجهود التي بذلتها وتبذلها القيادة السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على صعيد النهوض التنموي الشامل بما يحقق للمواطن العيش الكريم وبما يضمن عدالة توزيع المشاريع التنموية والخدمية في عموم مناطق الجمهورية٠٠ واشاروا إلى ان ذلك ما هو الا نتاج طبيعي للنهج السياسي الذي نهجته بلادنا منذ اعلان الجمهورية اليمنية والذي اتسم بالديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان وفتح آفاق واسعة امام المرأة لمشاركة اخيها الرجل في صنع القرار وتحقيق تنمية متوازنة أساسها مشاركة كل ابناء الوطن رجالا ونساء منوهين بالدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني كشريك رديف للجهد الرسمي في احداث نقلة نوعية من التطور والبناء التنموي.

وشدد الأخوة أعضاء مجلس الشورى وممثلو الاحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني خلال مناقشاتهم على استمرار السير بنفس الخطى وبذل المزيد من الجهد في عملية الاصلاح التعليمي والتربوي بما يعمل على خلق جيل متسلح بنواصي العلم الحديث ووسائل المعرفة وبما يخدم توجهات البناء والتحديث ويتماشى مع الأهداف الوطنية وروح العصر٠

مشيرين إلى ان مشروع فخامة الأخ رئيس الجمهورية بتعميم الحاسوب على مختلف شرائح المجتمع بصورة ميسرة ما هو الا دليلا على صدق التوجه نحو خلق مجتمع يمني حديث فضلا عما تمثله مدينة تقنية المعلومات من كونها مركز اشعاع لتعميم تقنية وتنمية الابداعات الشابة في المجتمع اليمني.

مؤكدين على أهمية السير بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الأمية والتي برزت مظاهره بشكل جلي في المراكز الخاصة بذلك في مختلف المدن والقرى اليمنية عبر جهاز محو الأمية وتعليم الكبار وفروعه في المحافظات ٠

وفيما يتعلق برؤى الاصلاحات في المنطقة رحب الأخوة المشاركون بالمبادرة الامريكية وغيرها من المبادرات الاصلاحية في المنطقة مؤكدين بان بلادنا قد بدأت بالاصلاحات منذ عام ١٩٩٠م ممثلة بالانتخابات النيابية ١٩٩٣م و١٩٩٧م و٢٠٠٣م والرئاسية عام ١٩٩٩م وانتخابات المجالس المحلية ٢٠٠١م وممارسة التعددية الحزبية والسياسية ومبدأ التداول السلمي للسلطة وحرية الصحافة واحترام حقوق الانسان ومشاركة المرأة في كل مناحي الحياة ٠

وأكدوا على أهمية الدعم لهذه الاصلاحات بما يسهم في تطوير البناء المؤسسي ويخدم توجهات الشعوب نحو بناء مستقبلها على أسس متينة قائمة على المشاركة في صنع التحولات والقرارات التي يتطلبها الواقع المعاش٠٠ مشيرين إلى ان الاصلاحات النابعة من الداخل ستكون اكثر ملاءمة لمتطلبات المجتمعات واكثر قابلية للتطبيق على الواقع كونها مستوعبة لخصوصيات كل مجتمع٠٠ مشددين على ان الاصلاحات لابد وان تنبع من الداخل وتتفق مع خصوصيات المجتمع ومعتقداته وقيمه وتراثه الحضاري٠

واشاروا إلى ان الاصلاحات المقترحة ينبغي ان تتوفر لها الظروف الملائمة وذلك بحل القضية الفلسطينية وانهاء الاحتلال للأراضي العربية المحتلة وانهاء معاناة الشعب الفلسطيني مما يتعرض له من بطش وتنكيل يومي من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف ٠مشيرين إلى ما يمارسه الكيان الصهيوني المتغطرس بقيادة الارهابي شارون في مدينة رفح وغيرها من المدن والبلدات الفلسطينية من قتل وتدمير شامل وهدم للمنازل وتشريد اكثر من ١٥٠٠ اسرة عن ديارها دون ان يحرك العالم المتحضر ساكنا مما يشكل عقبة رئيسية امام المبادرات الاصلاحية في المنطقة٠ مطالبين بانسحاب قوات الاحتلال من العراق وترك العراقيين يديرون شئونهم بانفسهم دون تدخل او وصاية من احد مع ضرورة الحفاظ على وحدة العراق ٠

منوهين بان هذا الاجتماع الذي ضم السلطة والمعارضة ماهو الا ثمرة من ثمار الديمقراطية وترسيخا لمبدأ المشاركة الجماعية٠

بعد ذلك تحدث الأخ احمد محمد صوفان نائب رئيس الوزراء وزير التنمية والتعاون الدولي ٠٠ مشيرا إلى ان مادار من نقاشات في هذه الجلسات حول التقرير تمثل بحق ظاهرة صحية٠ مؤكدا ان ماتم من اصلاحات ايجابية في بلادنا يتطلب المزيد من الاصلاحات والتقييم الموضوعي لها، معبرا عن الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء مجلس الشورى على ما يضطلع به المجلس من مهام ورعاية لمنظمات المجتمع المدني وما يسهم به من دور فاعل في بلورة العديد من القضايا المجتمعية ووقوفه ازاء تلك الموضوعات التي لها صلة بالمواطن اليمني وسلط الضوء على ما دار من مناقشات خلال ثلاثة أيام حول تقرير التنمية واصفا اياها بانها كانت موضوعية واتسمت بالشفافية وهو ما تحرص عليه القيادة السياسية وما تسعى اليه الحكومة٠

وفي ختام الجلسة كلفت هيئة رئاسة المجلس ببلورة كل ما دار وطرح اثناء المناقشات وما قدم من دراسات بشأن تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٣م ورؤى الاصلاحات في المنطقة والخروج بالتصورات البناءة حيال ذلك ورفعها إلى فخامة الأخ رئيس الجمهورية ٠

التحولات الديمقراطية في ظل دولة الوحدة

بقلم/ د.أحمد محمد الاصبحي*

□ الحديث عن التحولات الديمقراطية ، حديث عن الانتصار لكرامة الشعب وتمتعه بكامل حقوقه ، وامتلاكه لقراره ، وممارسة حكم نفسه بنفسه .. وماكان لشعبنا في عهد التشطير أن يحقق مايصبو إليه من نظام ديمقراطي منشود دون التحرر أولا من حكمي الاستبداد والاستعمار ومن ثم العمل على إعادة وحدة الأرض والحكم.

وكانت الثورة اليمنية المجيدة .. وكان إعلان أهدافها ومبادئها التي نصت على قيام نظام جمهوري ديمقراطي عادل ، والعمل على إعادة تحقيق الوحدة الوطنية .. واستتبع ذلك سعي حثيث ، ونضال مرير ، أنجز فيه الشعب وقيادته الوطنية بزعامة الرمز الوحدوي الرئيس علي عبدالله صالح وحدته ، وإعلان قيام الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م.

لقد مثل الإعلان عن ميلاد دولة الوحدة أروع تعبير عن إرادة شعبنا في تاريخه المعاصر ، وأعظم انجاز لاهم هدف من أهداف الثورة وتجسيد المطمح من اعظم مطامحنا الوطنية النبيلة التي تضمنها الميثاق الوطني ، ومكسبا قوميا للأمة العربية جمعاء.

ودخل شعبنا في ظل دولة الوحدة مرحلة جديدة خاض فيها امتحانا صعبا للتخلص من ميراث التشطير ، وإعادة ترتيب أوضاع البيت اليمني ، والخروج من حالة الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي أوشكت أن تدفع بالوطن في اتجاه الفتنة العمياء لولا حكمة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح ، الذي بذل جهودا لتسوية الأمور وأعطى الفرص اللازمة للحلول السياسية ، لكن المساس بالوحدة ودخول الأزمة مرحلة الانفجار ، كان قد وضع قائد الشعب أمام مسؤوليات الدفاع عن الوحدة ، وقد عبّر فخامته عن هذا الموقف بقوله: «أجبرنا على دخول الحرب ، لأننا نعتبر الوحدة قضية القضايا في اليمن ، فهي مستقبلنا الوطني ، وعندما نبني وطنا نبنيه ليس فقط للجيل الحالي، وإنما للأجيال القادمة كافة ، والوحدة تعني مصالح كل اليمنيين ، والانفصال يضر بمصالح كل اليمنيين».

لقد شكل قيام دولة الوحدة واستمراريتها ، وصمودها في وجه المؤامرة الانفصالية – منعطفا تاريخيا لشعبنا، وأمتنا العربية في ظل الظروف التي تعيشها المنطقة من تفكك ، وخلافات، ومحاولات رامية إلى إعادة تقسيم المنطقة، بإخضاعها للهيمنة والنفوذ الأجنبي وأضحت اليمن بما حققته من إنجازات تنموية وتحولات ديمقراطية محط أنظار العالم لتشكل نموذجا للممارسة الديمقراطية في المنطقة، والشاهد على ذلك احتضان اليمن للعديد من الندوات والمؤتمرات والفعاليات الإقليمية والدولية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي تعتبر شاهدا على ما حققته بلادنا من انجازات ومكاسب على الصعيد الديمقراطي .. وهذه المكانة التي احتلتها بلادنا على الصعيد الخارجي لم تأت من فراغ ، وإنما هي ثمار جهود متواصلة بذلت على مدى أربعة عشر عاما منذ قيام دولة الوحدة.

إن شواهد التحول الديمقراطي في ظل دولة الوحدة كثيرة ، غير أن أبرز هذه التحولات يمكننا إيجازها في مايلي:

أولا: أضحت القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وعيا متجذرا في ثقافة الشعب ، ومصدرا ثابتا في البنية السياسية والتشريعية للدولة ، حتى قطعت خطوات ملموسة على صعيد تأصيل الممارسة الديمقراطية ، وإنجاز منظومة لا يستهان بها من التشريعات الكفيلة بتأمين الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ثانيا: تتحقق الديمقراطية في بلادنا من خلال المؤسسات والقوانين وتمارس وفق نظام ديمقراطي يكفل حماية الحقوق والمصالح للجميع بدون تمييز ، فهناك هيئات تشريعية منتخبة تمثل المواطنين تمثيلا عادلا وتحقق المشاركة الشعبية ، وهيئات تنفيذية مسؤولة وملتزمة في تنفيذ خطط وبرامج التنمية الشاملة، وسلطة قضائية مستقلة تضمن العدالة وتحمي الحقوق والحريات ، وتردع المعتدين.

ثالثا: ترسيخ نظام التعددية السياسية والحزبية ، ومبدأ التداول السلمي للسلطة ، فقد كفل الدستور والقانون حق المواطنين في تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية ، وفي الانتماء الطوعي لأي حزب أو تنظيم سياسي وتشكلت وفقا لذلك العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية وتمارس نشاطها السياسي بحرية تامة، ويوجد في الساحة (٢٢) حزبا وتنظيما سياسيا تتفاوت في فعاليتها وحضورها السياسي في أوساط الجماهير ، والتي يعبر عنها نتائج صندوق الاقتراع..

رابعا: تأصيل مبدأ التداول السلمي للسلطة والمشاركة السياسية من خلال صناديق الاقتراع ، حيث أصبح هذا المبدأ سلوكا متجذرا في الحياة السياسية من خلال انتظام الدورات الانتخابية البرلمانية ، وانعقادها في مواعيدها المحددة ، وانتخاب رئيس الجمهورية بصورة مباشرة من الشعب عن طريق الانتخابات التنافسية الحرة ، وتحديد فترة الرئاسة بفترتين انتخابيتين فقط، مدة كل منها سبع سنوات.

خامسا: توسيع قاعدة المشاركة الشعبية ، والتوجه نحو اللامركزية المالية والإدارية ، ومن خلال انتخاب المجالس المحلية على مستوى المديريات والمحافظات التي تتمتع بصلاحيات واسعة في إدارة وتسيير الشؤون المحلية على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والإدارية.

سادسا: بناء المجتمع المدني ، حيث شهد المجتمع المدني تطورا حيويا بفعل التوجهات السياسية والاقتصادية لدولة الوحدة تعزيزا لمبدأ الشراكة والمشاركة ، وتنظيما للحراك الاجتماعي المؤثر ، وتعزيزا لالتزامات الدولة في مجال حرية المواطنين ، وضمان حقهم في تكوين المنظمات السياسية والأهلية ، وتوفير مناخ ملائم لتفعيل برامجها ، وتوسيع قاعدة اهتماماتها.

سابعا: الاهتمام الكبير والمتنامي بمجالات حقوق الإنسان ، وتقوية وتعزيز التوجه نحو اتاحة الفرص الكاملة ، لكافة فئات الشعب في ممارسة حقوقها والتعبير عن إرادتها ، وخاصة تلك الفئات والشرائح ذات الاحتياجات الخاصة .. ولهذا أوجدت الدولة وزارة خاصة تعنى بحقوق الإنسان بالإضافة إلى العديد من اللجان والمنظمات والهيئات الرسمية والشعبية المهتمة بحقوق الإنسان.

ثامنا: الحرية الفكرية والثقافية وحرية الصحافة ، وتعدد اتجاهاتها وملكيتها، وإسهاماتها في نشر المعرفة والمعلومات ، وفي تنوير الرأي العام ، وتشكيله، وترسيخ الديمقراطية ، والوعي والمعرفة بحقوق الإنسان وحمايتها.

تاسعا: تقوية وتعزيز دور المرأة ، ومشاركتها في الحياة السياسية والتنمية الاقتصادية ، ودخولها في مجالات إدارية ومهنية ، وتوليها مناصب هامة في الدولة.

عاشرا: الأخذ بمبدأ ديمقراطية التنمية من خلال مشاركة كافة القطاعات الرسمية والشعبية في إعداد تصوراتها وخططها التنموية والشاملة، واعتماد التدرج من المستويات الأدنى حتى المستويات الأعلى.

إن ما يتحقق من التحولات الديمقراطية ، إنما يؤكد حقيقة عزم وتصميم وقوة إرادة قيادتنا السياسية وشعبنا الحر الأبي على التمسك بالخيار الديمقراطي ، والمضي بهمة عالية في صنع التحولات الديمقراطية مهما اعترض مسيرتها من المعوقات.

ويكفي اليمن الواحد فخرا أنه غدا بصدق النهج الديمقراطي التعددي مركز إشعاع ديمقراطي في المنطقة، وأمكن له أن يتقدم لأمته العربية بمشروع سياسي وحدوي ديمقراطي في زمن عز فيه العمل القومي الوحدوي الديمقراطي، بدءا بتقديم الوحدة اليمنية بمنهجيتها الديمقراطية التعددية نموذجا قوميا واعدا، ووصولا إلى الاضطلاع بدور قومي تصدر فيه الاخ الرئيس علي عبدالله صالح الدعوة الجادة إلى التقاء أبناء الأمة العربية وقادتها على المشروع الوحدوي الديمقراطي ، وفق آليات جامعة تحترم الخصوصيات .. ومأفتئ بين الفينة والأخرى يتقدم بمبادرة قومية لاصلاح النظام العربي وجامعة دوله العربية، ومواجهة أزماته وقضاياه المصيرية بحلول عملية وواقعية ، تأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الاقليمية والدولية ، وموقع القرار العربي منها، وما تمليه المصلحة العربية.

* الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام